

## انعكاسات الأزمة المالية العالمية على قطاع التأمين في الدول العربية .

**\* قميري حجلة \***

**\* بوكساني رشيد\*\***

### الملخص :

في إطار تحليل الانعكاسات الاقتصادية للأزمة المالية العالمية على الدول العربية ، تشير الكثير من التقارير والدراسات المتخصصة أن هذه الدول استطاعت الخروج سالمة من العواصف التي اجتاحت اقتصاديات الدول الأخرى ، وذلك من خلال حقيقتين أساسيتين ، تتمثل الأولى في اتساع دائرة اندماج الاقتصاديات العربية مع الأسواق المالية الدولية تحت مظلة العولمة ، والتي جعلها غير بعيدة عن الأحداث التي تجتاح العالم ، ولا تمكنها بأي حال من الأحوال من تفادي تداعيات تقلبات الأسواق العالمية وانعكاسات صدماتها السلبية ، والثانية شدة اعتماد الاقتصاديات العربية ، على الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي تصديرا واستيرادا ، وهو ما يجعلها شديدة الحساسية لأيّة تغيرات اقتصادية ومالية خارجية تحدث في تلك الدول ، خاصة في مجالات تقلبات أسعار الصرف والتضخم والسياسات المالية والنقدية وغيرها من التحولات والتداعيات الأخرى .

على الرغم من أن الأسواق المالية العربية يفضي عليها طابعا محليا ، إلا أنها شديدة الحساسية أيضا تجاه أية أحداث اقتصادية أو سياسية خارجية ، وثمة مؤشرات تدل على أنها تأثرت كثيرا من القلق الكبير على مصير الأموال العربية الموظفة في الأسواق المالية الخارجية (خاصة أموال الصناديق الاستثمارية والصناديق السيادية) ، كما تأثرت أيضا من انسحاب الأموال الأجنبية الموظفة في أسهم الشركات المدرجة فيها ، حيث اندفع الأجنب لبيع أسهمهم بكميات كبيرة وبأسعار متدنية بحثا عن السيولة المالية لإنقاذ مراكزهم المالية في دولهم .

إن الحديث عن عدم تأثر العالم العربي بالأزمة غير دقيق ، فالأزمة العالمية

\* كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أمحمد بوقرة بومرداس.

\*\* كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة أكلي محند أولحاج بالبوية

Bouksanirachid\_@yahoo.fr

التي تؤثر في مجمل النشاط الاقتصادي ستعكس على قطاع التأمين ، فانخفاض الصادرات والواردات سيؤثر في التأمين البحري ، وسيؤدي الركود الاقتصادي إلى انخفاض الأسعار التأمينية ، وبالتالي إلى انخفاض حجم الأقساط ، إن مجمل إفرازات الأزمة من انخفاض الدخل إلى ازدياد البطالة ، ستعكس على تراجع عدد زبائن شركات التأمين.

لقد تأثر قطاع التأمين بالأزمة نتيجة انخفاض أسهم بعض الشركات الاستثمارية ، وتخفيض معدلات الفائدة ، أما عن مدى التأثير بالأزمة وإن كان قليلا حتى الآن بسبب عدم ارتباط التأمين بالأسواق المالية العالمية ، وأيضا بسبب الضبط - وإن كانت هناك صعوبات - فإنها لن تؤدي إلى تراجع كبير في قطاع التأمين ، بل قد يحافظ على مستويات في السنوات القادمة ولاسيما أن الاقتصاد الإسلامي قد أثبت جدارته في تخطي ويلات الأزمة المالية العالمية بتنامي التأمين التكافلي والذي ينتظر أن يحقق قفزات نوعية وكمية في السنوات القليلة القادمة.

#### Abstract :

In the context of analysis of economic impacts of the global financial crisis on the Arab countries, indicating a lot of reports and specialized studies that these countries could get out unscathed from the storms that swept the economies of other countries, and through two basic facts, is the first in widening the integration of Arab economies with financial markets International under the umbrella of globalization, which makes them not far from the events that swept the world, and enable them in any way to avoid the implications of fluctuations in global markets and the implications of globalization offers negative, and the second the intensity of adoption of the Arab economies, the United States of America and European Union export and import, which makes it highly sensitive to any changes in economic and external financial occur in those countries, especially in the areas of exchange rate fluctuations, inflation and fiscal and monetary policies and other transitions and other implications.

In spite of the Arab financial markets giving it a purely local character, but very sensitive also to any events economic or foreign policy, and there are indications that it affected a lot of great concern for the fate of Arab funds employed in the financial markets external (private funds investment funds and funds sovereign), and was also affected by the withdrawal of foreign funds in the employee stock listed companies, where foreigners rushed to sell their shares in large quantities and at low prices in search of cash to save their financial positions in their respective countries.

The talk is not affected by the Arab world, the crisis is not accurate, global

crisis affecting the overall economic activity will be reflected on the insurance sector, fall in exports and imports will affect the marine insurance, and will lead the economic recession to lower prices of insurance, and thus to decrease the volume of premiums, the total discharge crisis from low income to an increase in unemployment, will be reflected on the number of customers of insurance companies.

Have affected the insurance sector crisis, especially due to lower shares of some investment companies, and reducing interest rates, but the extent of vulnerability to the crisis but little so far due to lack of link insurance global financial markets, and also because of the settings, though there are difficulties, it would not lead to a significant decline in the insurance sector, but may maintain the levels in the coming years, especially that Islamic economics has proven its worth in overcoming the ravages of the global financial crisis and the growing Takaful insurance, which is expected to achieve leaps in quality and quantity of the next few years.

### تمهيد :

يعرف الاقتصاد العالمي منذ أوت 2007 أزمة مالية غير مسبوقه ، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة ، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم وتضرب بأطنابها في جنبات الاقتصاد العالمي ، رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا ، ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة ، ولأن هذه الأزمة لم تتجاوز بشكل كبير مع الجهود المكرسة للتغلب عليها ، بدأ الحديث عن احتمالات دخول الاقتصاد الأمريكي ومن ثم الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود أو الكساد ، حيث التباطؤ في معدلات النمو ، والتراجع في فرص العمل ، خاصة وأن هذه الأزمة تعتبر أزمة مختلفة عن سابقتها من الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي ، والتي نتجت عن تراجع الطلب خاصة على قطاع العقارات ، وانتشار الديون المعدومة التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية حول العالم .

كما أنها أزمة مركبة لأنها مصحوبة بارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط العالمية ، وارتفاع في معدلات التضخم وأسعار الغذاء العالمية ، ولذلك تتفاوت التوقعات بشأن السيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة ، ولا تزال هذه الأزمة تتفاعل في جنبات الاقتصاد العالمي ولم تضع أوزارها بعد حيث تؤثر في كل الجوانب الاقتصادية والمالية ، وخصوصا على نشاط المؤسسات المالية سواء في الدول المتقدمة أو السائرة في طريق النمو ومن جملتها الدول العربية ، لذلك سأطرح

التساؤل التالي: ماهي إنعكاسات وآثار الأزمة المالية على التأمين في الدول العربية؟. وذلك من خلال المحاور التالية:

.الأزمة المالية العالمية؛

. تأثير الأزمة المالية العالمية على الدول العربية؛

. تأثير الأزمة المالية العالمية على قطاع التأمين في الدول العربية .

## 1- الأزمة المالية العالمية:

### 1-1 - ويمكن تلخيص أسباب هذه الأزمة في النقاط التالية:

التسبب والانحراف الذي أصاب النظام المالي الأمريكي، نتيجة لغياب الرقابة والمتابعة لتطبيق القواعد والضوابط الموضوعة. ومن الأمثلة التي أعلنت أن مديرا تنفيذيا لإحدى الشركات الأمريكية صرفت له مكافآت بلغت قيمتها 350 مليون دولار على مدى عشر سنوات .

ترجع الأزمة أصلا إلى التوسع الائتماني في الولايات المتحدة على مدى سنوات عديدة سابقة خاصة في مجال التمويل العقاري وذلك دون مراعاة للشروط السليمة لمنح هذا الائتمان، وذلك استنادا إلى قوة الدولار كعملة رئيسية للتسويات الدولية خاصة بعد خروج معظم دول العالم عن قاعدة الذهب، وبالتالي تدفق الفوائض العالمية لدول العالم أجمع إلى الولايات المتحدة الأمريكية للاستثمار في سوق المال مما أتاح سيولة فائقة لدى الجهاز المصرفي الأمريكي وارتفاعا غير مسبوق في أسعار الأسهم والسندات، وبالتالي انخفاضا كبيرا في سعر الفائدة ومعدل الادخار بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على مدخرات الدول ذات الفائض أكثر منها المدخرات المحلية، وقد ساعد انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة حجم الاستثمار العقاري بشكل ضخم وبشروط ميسرة من حيث سعر الفائدة أو أجل القرض الذي يصل إلى 30 عاما أو أكثر مع منح المقترضين شروطا ميسرة للغاية خاصة في السنوات الأولى من الاقتراض .

وللوقوف على حجم الأزمة المالية وخطورتها، فإنه يمكن الإشارة إلى بعض البيانات الخاصة بالرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أشعلت الشرارة الأولى للأزمة المالية في العالم(1).

(1) وليد أحمد صافي الأزمة المالية العالمية 2008 أسبابها، طبيعتها، تأثيراتها على الاقتصاد العالمي والعربي الملتقى الدولي الثاني للأزمة المالية العالمية الراهنة، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 06/05 ماي 2009، ص 10 - 11.

الجدول (01): بعض مؤشرات أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة لعام 2008 (تربليون دولار).

الناتج المحلي الأمريكي	الرهن العقاري الأمريكي	نسبة الرهن للناتج المحلي
14	13.5	96%

المصدر: رمضان على الشراح، الأزمات المالية العالمية، للملتقى الدولي لآفاق الاستثمار «الدورة الثالثة»، «معا لمواجهة التحديات» الكويت 27، 28 أبريل 2009.

وتشكل البيانات السابقة خللاً هيكلياً في النظام المالي الأمريكي بسبب الانعكاسات التي ترتبت على ارتفاع الرهون العقارية عالية المخاطر والتي تساوى تقريباً حجم الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، وذلك بهدف تحقيق أقصى نسبة من الأرباح، مما أدى إلى انهيار قطاع العقارات في الولايات المتحدة وامتداد الأزمة وتشكل البيانات السابقة خللاً هيكلياً في النظام المالي الأمريكي بسبب الانعكاسات التي ترتبت على ارتفاع الرهون العقارية عالية المخاطر والتي تساوى تقريباً حجم الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، وذلك بهدف تحقيق أقصى نسبة من الأرباح، مما أدى إلى انهيار قطاع العقارات في الولايات المتحدة وامتداد الأزمة إلى القطاع المالي والمصرفي ليس في الولايات المتحدة فحسب وإنما في مختلف بلدان العالم.

## 2-1. نتائج الأزمة المالية العالمية<sup>(1)</sup>:

- شهدت بورصة نيويورك خسائر فادحة وإنخفض مؤشر داوجونز وغيره من المؤشرات الرائدة على نحو غير مسبوق وهو الأمر الذي حطم فيه الإضطراب المالي الأمريكي ثقة المستثمرين في سلامة الاقتصاد.

وأعلن بنك «ليمان براذرز» رابع أكبر بنك استثماري أمريكي إشهار إفلاسه رسمياً، ويعتبر بنك براذرز أكبر ضامن أمريكي لأوراق الرهونات المالية، وقد انخفضت قيمته السوقية 94% عقب خسائر قياسية في الاستثمارات المرتبطة بالرهونات من جهة أخرى، كما أن بنك «ميريل لينش»، وهو منافس لبنك ليمان وثالث أكبر بنك استثماري أمريكي، قد أبرم صفقة قيمتها 50 مليار دولار لبيع نفسه لبنك «أوف الولايات المتحدة الأمريكية» تحت ضغوط من منظمى السوق.

كما أن المجموعة الأمريكية الدولية «إيه أي جي»، التي تعد ثاني أكبر شركة تأمين أمريكية، وهي العملاق المالي الثاني الذي تضرر من أزمة سوق المال. قد رفضت ضخ أسهم خاصة بها وطلبت العون من بنك الاحتياطي الفيدرالي وكذلك الحال بالنسبة لبنك واشنطن «مينويثوال» الذي أعلن إفلاسه.

(1) محمد عبدالله المغربي، الأزمات المالية العالمية، أسبابها - آثارها، تاريخ الاطلاع 2011/01/06، <http://www.hrdiscussion.com/hr9600.html>

وكل هذه العوامل أثرت بالسلب على الاقتصاد الأمريكي بصفة عامة حيث يتوقع المراقبون دخوله فى حالة من الركود والكساد ، إضافة إلى التأثير العالمى لهذه الأحداث على القطاعات المالية - البنوك وشركات التأمين والبورصات فى مختلف أنحاء العالم.

- الانهيار الأول للبورصات تبعه انهيار للكيانات المالية الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى وفقا لنظرية الدومينو . وذلك نظرا لتنوع حساب المستثمرين والشركات المستثمرة فى الاقتصاد الأمريكى . وأغلب من حقق خسائر فى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية حاول تعويضها فى الأسواق العالمية الأخرى مما أدى إلى نقل العدوى لهذه الأسواق لشهد مرحلة من الإنهيارات المتتالية موازية لما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية.

- انعكست أيضا أزمة الائتمان على تراجع معدلات النمو فى كثير من الدول المتقدمة ، ورغم قيام البنوك المركزية فى العديد من الدول الكبرى بضخ السيولة فى محاولة لتخفيف حدة أزمة الائتمان فإن معدلات الائتمان قد استمرت فى التراجع .

- هناك دول كبيرة تعتمد فى نشاطها التصديرى على السوق الأمريكية مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية إلى جانب دول أوروبية مثل فرنسا وإيطاليا وقد انتقل الأثر السلبى الحادث فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تلك الدول نتيجة ضعف الطلب الأمريكى على صادرات تلك الدول. وقد عزز من الأثر السلبى على الدول الأوروبية ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار . مما زاد من خطورة الأزمة المالية

- مما يزيد من خطورة الأزمة المالية الراهنة أن آثارها لم تقتصر على البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية بما فى ذلك البورصات ، وإنما أصبح واضحا أنها تهدد اقتصاديات الدول ذاتها المتقدمة والنامية على السواء ، مما يهدد العالم بحدوث حالة من الركود الاقتصادى الذى سيزداد تفاقمًا ، وقد أعلن المسئولون فى الولايات المتحدة أنها قد دخلت فعلا فى حالة الركود الاقتصادى ، الأمر الذى بدأ ينعكس على شركات الإنتاج الكبيرة (صناعة السيارات) وعلى الصناعات المتوسطة والصغيرة على السواء ، وأعلن فى الولايات المتحدة أن قيمة مبيعات التجزئة قد انخفضت ، كما أن العجز فى الموازنة الأمريكية بلغ 455 مليار دولار وقدر له أن يتخطى حاجز التريلون دولار مع نهاية 2008(1).

ومن هنا فإن الأزمة المالية لها أكثر من جانب ، يتعلق أحدها بالأسواق

(1) محمد عبد الله المغربي المرجع السابق.

المالية التي تراجعت وجانب آخر يتعلق بالمصارف التي تعثرت واحتاج بعضها إلى الزيادة من رأسمالها والأخرى خرجت من السوق المصرفية ، وهناك جانب نقص الإئتمان بالسوق الدولية ، والجانب الأهم هو تراجع معدلات النمو بالدول المتقدمة يضاف إلى ما سبق أن الدول النامية والفقيرة عليها أن تدرك أن هناك آثار لهذه الأزمة - وبالذات على المدى العاجل والمتوسط والطويل - ستمثل تحديات عليها مواجهتها نتيجة لما سيصيب الدول الغنية من آثار اقتصادية سلبية متتالية وهو ما يجب أن تركز هذه الدول جهودها لمواجهتها(1) .

## 2. تأثير الأزمة المالية العالمية على الدول العربية :

### 2-1 - آليات انتقال الأزمة إلى الدول العربية:

تأثرت معظم الدول العربية ، التي أصبحت جزءا من الاقتصاد العالمي ، بالأزمة بصورة مباشرة وغير مباشرة ، وسوف نناقش فيما يلي آليات انتقال العدوى والذي يمكن إرجاعه بصورة مختصرة إلى مايلي(2) :

- **التأثر من خلال أسواق المال :** أظهرت الأزمة أن أولى آليات العدوى المالية تتم من خلال أسواق المال وعن طريق انتقال رؤوس الأموال. ولعل هذه الآلية تؤكد اختلاف هذه الأزمة عن الكساد العالمي الكبير (1929 - 1934) الذي بدأ أيضا بانهيار بورصة نيويورك. ولم تنتقل الأزمة في ذلك الوقت بالسرعة الرهيبة التي نشاهدها هذه المرة لأسباب عدة أولها عدم ترابط البورصات والاستثمارات المتبادلة ، وعدم وجود مشتقات مالية نتيجة الالتزام بقاعدة الذهب ، وانتشار القيود التجارية. أما اليوم فإن تقدم المواصلات والاتصالات والأخذ بمبادئ العولمة جعل العالم قرية صغيرة تكاد تعيش في منظومة مالية وثقافية واحدة ، كذلك فإن انفتاح البورصات ووجود استثمارات أمريكية في الخارج ، واستثمارات أوروبية وأسيوية في أمريكا - بما في ذلك مديونيات هائلة للحكومة والشركات الأمريكية قبل مؤسسات أجنبية - جعل البورصات تتناغم في حركاتها من بلد إلى آخر.

ولم يختلف الحال كثيرا عن ذلك في بعض الدول العربية حيث تطابق الانخفاض في أسواقها المالية مع ما حدث في الأسواق العالمية الأخرى ، وفي أسواق الخليج العربي ومصر والأردن كان الانخفاض بمعدلات مشابهة أو أعلي من التراجع

(1) مصطفى حسني مصطفي ، الأزمة المالية العالمية ، أسبابها و آثارها الاقتصادية ، وكيفية مواجهتها ، ملتمقى بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، مصر ، أبريل 2009 ، ص 25.

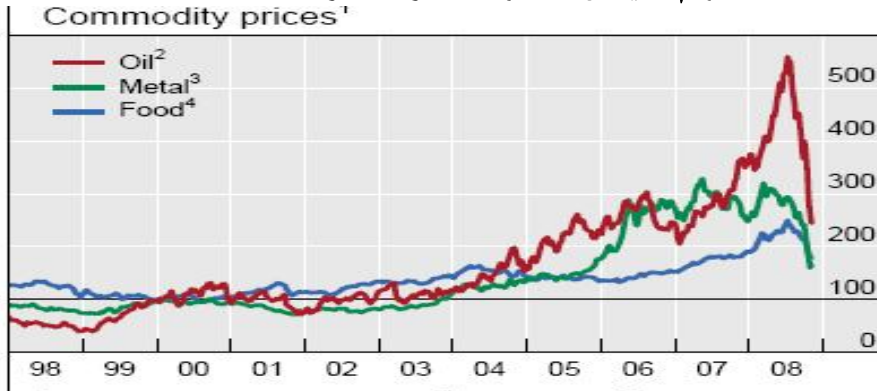
(2) الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية ، مؤتمر العمل العربي ، الدورة السادسة والثلاثون ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية 5- 12 أبريل 2009 ، ص ص 161 - 165.

في الأسواق العربية. ولم يكن هذا مرتبطا فقط بانفتاح الأسواق على الاستثمارات الأجنبية<sup>(1)</sup>، بل أيضا بسبب تماثل تداعيات الأزمة العقارية فيها. وحتى في غياب الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية وعدم انغماس المستثمرين في مضاربات عقارية، فإن هناك قدرا من المحاكاة بين سلوك المستثمر الوطني والأجنبي، فإذا انهارت نيويورك تشاءم المستثمر العربي وقبض استثماراته، والعكس صحيح. وبالمقابل نجد أن أسواق المغرب العربي، لم تتأثر كثيرا بتداعيات الأزمة الحالية ليس فقط للقيود المفروضة على تعاملات الأجانب بها، ولكن أيضا لعدم فتحها الكامل لميزان التحويلات الرأسمالية.

### - التأثير من خلال أسواق السلع والخدمات: لقد تحولت الأزمة المالية الى أزمة في

الأسواق الحقيقية مع تراجع الطلب على السلع، وانقباض الائتمان المصرفي. ولقد تراجعت أسعار المواد الأولية بشكل ملفت، ومثل التراجع في الطلب على النفط وانهيار أسعاره أحد العلامات الفارقة في هذه الأزمة حيث فقد النفط ما يزيد على ثلثي سعره خلال أشهر قليلة. ولم يكن التقلب في الأسعار غريبا على أسواق النفط. مع ذلك فإن المضاربات على أسعار النفط جعلت التقلبات التي شهدتها حالة فارقة حيث ارتفعت أسعاره في غضون أشهر قليلة في بداية عام 2008 من 90 دولار الى 148 دولارا للبرميل ثم انهارت في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الى ما دون 40 دولارا للبرميل، وبالمثل تراجعت أسعار الحبوب والسكر والزيوت وغيرها بعدما شهدت زيادة كبيرة.

الشكل(01):الرقم القياسي لأسعار النفط والمعادن والغذاء (2000=100)



المصدر: Bank of International Settlements, Quarterly Review, Dec. 2008.

(1) ولعل أول آليات التأثير المباشر بأسواق المال الأجنبية هي عن طريق عمليات المضاربات الأجنبية، واستخدام شهادات الإيداع العامة (GDR) التي تسمح بتداول الأسهم العربية في سوق لندن.



وهكذا انتقلت الأزمة من الدول المتقدمة والصناعية الى الدول النامية المصدرة للمواد الخام ، كذلك أدت توقعات الكساد العالمي الجديد ، وتراجع الإنفاق الاستثماري في الاقتصادات القوية الجديدة مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا الى تراجع الطلب على الحديد والأسمنت ومواد البناء عموما مما أحدث فائضا مفاجئا في العرض ، بعد الندرة .

ومن الواضح إن الأزمة المالية وما ارتبط بها من كساد في أسواق الدول الرأسمالية الكبرى سوف ينعكس بشكل أساسي في انخفاض وارداتها من الدول النامية والعربية(1). ويزيد من حرج موقف الدول العربية اتساع انفتاحها على الأسواق الخارجية. وتقدر نسبة انكشاف الاقتصاد العربي على الاقتصاد العالمي (مقاسا بنسبة التجارة الخارجية العربية إلى إجمالي الناتج المحلي للدول العربية وفقا لبيانات عام 2006) بحوالي 80%، حيث بلغ حجم التجارة الخارجية العربية نحو 1032.6 مليار دولار خلال عام 2006 ، وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 1291.4 مليار دولار خلال العام نفسه .

وتزداد مشكلة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد العربي على الاقتصاد العالمي إذا أخذنا في الاعتبار انخفاض نسبة التصنيع المحلي بالاقتصاديات العربية واعتمادها على الصادرات الأولية من جهة ، وعلى الواردات الأجنبية وبالذات الغذاء والمواد المصنعة من جهة أخرى . حيث لا تقل نسبة صادرات الوقود المعدني الى إجمالي الصادرات العربية عن 75% ، وتصل في بعض الدول العربية الى أكثر من 90% من إجمالي الصادرات. ومن ناحية أخرى ، تمثل الواردات من الآلات ومعدات النقل نحو 36% من الواردات العربية تليها الواردات الصناعية الأخرى والتي تشكل نحو 28% من إجمالي الواردات العربية وفقا لبيانات عام 2006 ، وتقارب نسبة الواردات العربية من الأغذية والمشروبات نحو 12% من الواردات العربية الإجمالية. وتستحوذ أسواق أوروبا والولايات المتحدة على نحو 35% من الصادرات العربية في حين يأتي منها نحو 47% من الواردات العربية الإجمالية من هذه الأسواق. وتتأثر هذه الأسواق بشكل أكبر بالأزمة المالية العالمية.

**- التأثير على تحويلات العاملين في الخارج :** تعتمد الدول العربية بصورة ملموسة على تحويلات العاملين في الخارج. وتشكل العمالة العربية 23% من قوة العمل الوافدة إلى الدول العربية المرسلة للتحويلات ، وهي بوجه خاص دول

(1) يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007 الى أن قيمة الصادرات العربية الإجمالية قد بلغت نحو 660 مليار دولار عام 2006 وبنسبة نمو 18% مقارنا بعام 2005 ، ومن ناحية أخرى بلغت الواردات العربية الإجمالية نحو 373 مليار دولار عام 2006 وبمعدل نمو نحو 15% مقارنا بعام 2005.

الخليج العربية وليبيا. وتعد مصر واليمن وفلسطين والأردن أهم الدول المرسلة للعمالة العربية الى دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا ، بينما ترسل تونس والجزائر والمغرب عمالها الى دول الاتحاد الاوروبي خاصة فرنسا وأسبانيا.

ومن خلال تقرير البنك الدولي<sup>(1)</sup> ، يتبين أن أهم البلدان العربية المتلقية للتحويلات في عام 2007 هي : مصر (5,9 مليار دولار) ، المغرب (5,7 مليار دولار) ، لبنان (5,5 مليار دولار) ، الأردن (2,9 مليار دولار) ، الجزائر (2,9 مليار دولار) ، تونس (1,7 مليار دولار) ، اليمن (1,3 مليار دولار) ، سوريا (0,8 مليار دولار) ، والضفة الغربية وقطاع غزة (0,6 مليار دولار) سنويا ، هذا بالإضافة الى تحويلات غير رسمية وتحويلات عينية في شكل سيارات وآلات ، وأدوات منزلية وملابس ، وغيرها. وتفوق هذه التحويلات وبالذات في المغرب العربي ، وفي مصر والسودان والأردن ولبنان ، إجمالى ما تحصل عليه هذه البلدان من معونات أجنبية ، أو استثمارات مباشرة. وتشكل التحويلات في عام 2006 (كنسبة مئوية من اجمالى الناتج المحلى) : لبنان (22.8%) ، والأردن (20.3%) ، والضفة الغربية وقطاع غزة (14,7) ، والمغرب (9.5%) ، واليمن (6.7%) ، وتونس (5%) ، ومصر (5%) ، وجيبوتي (3.8%) ، وسوريا (2.3%) ، والجزائر (2.2%) ، ولذلك فهي ذات تأثير هام على أداء الاقتصاد الكلي بهذه الدول . وفي السابق تميزت هذه التحويلات عن باقى التدفقات المالية باستقرارها النسبي ، فضلا عن دورها في تحسين الجدارة الائتمانية للدولة المستقبلية الأمر الذي يعزز قدرتها على الاقتراض من أسواق المال العالمية.

### - التأثير عن طريق تدفق الاستثمارات: شهدت السنوات الأخيرة تحسنا

ملحوظا في مناخ الاستثمار في الدول العربية وزيادة في التدفقات الاستثمارية الى بعض الدول العربية ، وبلغت نسبة الزيادة بين عامي 2005 و2006 مايقارب ثلاث مرات في تونس ، و فاقت 50% في كل من ليبيا ، والسعودية ، والسودان ومصر. وفي عام 2006 تقدمت السعودية القائمة العربية بتدفقات قدرها 18,3 مليار دولار ، وجاءت مصر في المركز الثاني ب 10 مليارات دولار ثم الامارات ب 8,3 مليارات . وعموما استحوذ العرب على حوالي 5% من التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة عام 2007. وفاقت هذه التدفقات المعونات التي تحصلت عليها الدول العربية النامية<sup>(2)</sup>.

(1) صندوق النقد الدولي ، تقرير الاستقرار المالي العالمي ، جانفي 2011 ، ص 06.  
 (2) بوفليح نبيل ، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية ، ملتقى دولي حول أزمة النظام المالي المصرفي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية ، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة ، الجزائر ، 07/06 - 04 - 2009 ، ص 11.

## 2.2. انعكاسات الأزمة على الدول العربية :

انعكست الأزمة المالية الأميركية على معظم اقتصادات دول العالم حتى إنها أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية. وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها تأثرت سلباً بهذه الأزمة ، ويمكن تحديد مدى تأثير الدول العربية بمقدار أو حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي. في هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة ، وهي (1):

◀ **المجموعة الأولى:** هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية.

◀ **المجموعة الثانية:** وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة أو وفق المتوسطة ومنها مصر والأردن وتونس.

◀ **المجموعة الثالثة:** وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المنخفضة ومنها السودان وليبيا ، الجزائر.

بالنسبة للمجموعة الأولى فإن صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي يعتبر النفط المصدر الرئيسي للدخل الوطني. وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي 150 دولاراً للبرميل في شهر جويلية 2008 إلى حوالي 77 دولاراً للبرميل سنة 2009 ، أي انخفاض بنسبة 50%. ومما لا شك فيه أن هذا الانخفاض الحاد أثر على وضع الموازنات العامة وعلى معدلات النمو الاقتصادي ، إذ إن معدلات النمو في النصف الثاني من العام 2008 والعام 2009 انخفضت مقارنة بمعدلات عام 2007 والنصف الأول من العام 2008.

من ناحية أخرى ، لوحظ أن النشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارجي كبير ، حيث تم استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط ، وحيث يلاحظ أن دول الخليج أصبحت تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج خصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا.

ومما لا شك فيه أن هناك بعض الصناديق التي يمكن أن تكون لها استثمارات في بعض المؤسسات المالية المتعثرة.

وتشير بعض التقديرات إلى أن خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول

(1) نبيل حشاد: «الأزمة المالية العالمية وتأثيرها علي الاقتصاد العربي» ، المركز العربي للدراسات والاستشارات المالية والمصرفية بالقاهرة ، سبتمبر 2009 ، <http://www.KnowledgeGate.com> ، تاريخ الاطلاع 2010/11/11.

الناشئة بما فيها دول الخليج قدرت بحوالي 4 مليارات دولار.

وتقدر الاستثمارات العربية بالخارج بحوالي 2.4 تريليون دولار ، وكما هو معلوم فإن هذه الاستثمارات مملوكة للحكومات والأفراد ولكن معظمها يعود لدول الخليج وسوف تتأثر تلك الاستثمارات بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها.

وكلما تميزت تلك الجهة بدرجة عالية من المخاطر ، كانت درجة التعرض إلى خسائر أكبر ، أما بالنسبة للبورصات فإن حالة الخوف والفرع هي التي أصابت المستثمرين في العالم كله ابتداء من أميركا ، حيث انهارت بورصة وول ستريت إلى بورصة إندونيسيا التي أغلقت أبوابها مرورا بالبورصات في معظم دول العالم ومنها إلى البورصات العربية وخصوصا الخليجية والمصرية.

أما بالنسبة لدول المجموعة الثانية فإن تأثيرها بالأزمة كان أقل من دول المجموعة الأولى باستثناء تأثير البورصات والذي كان في مستوى تأثير بورصات المجموعة الأولى.

أما بالنسبة لدول المجموعة الثالثة ، وهي ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المحدودة ، فكان التأثير محدود جدا .

### 3- تأثير الأزمة المالية العالمية على قطاع التأمين في الدول العربية :

لقد كان تأثير قطاع التأمين في الدول العربية بالأزمة المالية العالمية كغيره من القطاعات الأخرى ، ربما كان أقل تأثرا لكن هذا لم يمنع من حدوث بعض الاختلالات على مستواه والتي يمكن الولوج إليها من خلال التطرق إلى تأثير الأزمة على التأمينات الاجتماعية والتجارية.

### 3- 1 - تأثير الأزمة على أنظمة التأمينات الاجتماعية العربية:

**3.1.1.1. تزايد البطالة:** هو أحد النتائج المهمة التي<sup>(1)</sup> ، نتجت عن الأزمة المالية العالمية من جهة تزايد البطالة سواء من جهة خروج عدد كبير من العمال من سوق العمل ومن جهة أخرى عدم دخول يد عاملة جديدة إلى أسواق العمل ، حيث قام أصحاب العمل بفصل عدد كبير من العمال القائمين على رأس عملهم إما بسبب تقليص عمل المنشآت أو توقف عدد من خطوط الإنتاج والاستغناء عنها بسبب الأزمة وضعف القوة الشرائية لدى المواطن أو بسبب قيام أصحاب العمل باتخاذ قرارات بتصفية شركاتهم وإغلاقها نتيجة الأزمة المالية العالمية الحاصلة وتردي الأوضاع المالية لمنشأتهمدون أن تتم تسوية حقوق العمال المالية بعد أن

(1) رمضان محمد أحمد الروبي ، الأزمة المالية العالمية حقائقها وسبل الخروج منها ، مؤتمر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، مصر ، أبريل 2009 ، ص 34 .

تم فسح عقودهم المبرمه حيث أصبحوا بلا عمل ورمي بهم إلى قارعه الطريق وهذا ساهم في خلق مشكله خطيره تهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي في هذه المجتمعات بانتشار الفساد والرذيله وارتفاع معدلات الجريمه بين العاطلين عن العمل نظراً للظروف الماليه والنفسيه التي يعيشونها وأسرههم وعدم القدره على تأمين متطلبات حياتهم اليوميه لفقدان المورد الناتج عن ترك العمل.

**2.1.3. تزايد حالات العمل الهش والغير رسمي :** من نتائج الأزمه العالميه أن أصحاب العمل وتفادياً للتأثيرات التي لحقت بالوضع الاقتصادي في بلدانهم وتأثيره المباشر على شركاتهم ومنشاتهم والخسارات المتوقع حصولها وبعد أن قاموا بفصل أكثرية العمال ذوي الأجور العاليه والاستغناء عن خدماتهم فقد لجؤوا إلى التهرب من تنظيم عقود عمل مع عمالهم الجدد للتخفيف من الواجبات المنصوص عليها في قوانين العمل وقوانين التأمينات الاجتماعيه والتي تشترط أن لا يقل أجر العامل المعين عن الحد الأدنى العام للأجر المنصوص عليه وكذلك تكاليف الاشتراك التأميني المترتب على صاحب العمل جراء اشتراك العامل إضافة إلى التهرب من دفع ضريبيه الدخل المترتبه عن أجر كل عامل وبالتالي فقد نشط ما يسمى بالسوق السوداء في مجال تشغيل اليد العامله وما ينتج جراء ذلك من عدم وجود ثوابت وأسس مخالفه لروح ونص قوانين العمل والتأمينات الاجتماعيه .

**3.1.3. الضغط على الأجور :** أحد النتائج الحاصلة جراء الأزمه الاقتصاديه العالميه أن أصحاب العمل شرعوا في تسريح معظم العمال لديهم ولاسيما الفنيين والاختصاصيين من ذوي الأجور الكبيره وتعويضهم بعمال جدد يقبلون بأجور متدنيه لا تتناسب مع خبراتهم واختصاصهم مع خضوعهم لشروط يفرضها عليهم صاحب العمل بحيث يكون في هذه المعادله هو المستفيد الأكبر والعامل هو الخاسر الأكبر.

**4.1.3. زياده ساعات العمل :** لجوء معظم أصحاب العمل إلى رفع عدد ساعات العمل الإضافيه لتصل في بعض البلدان العربيه كمصر إلى 14 ساعة عمل دون مقابل مبررين ذلك بالأزمه الماليه الأمر الذي يدفع العمال إلى ترك عملهم نتيجة المعاناه وعدم القدره على تحمل ساعات العمل الطويله مع الإرهاق الجسدي والنفسي على جسم ومعنويات العامل .

**5.1.3. التهرب التأميني :** أحد النتائج التي أوجدتها الأزمه الماليه والاقتصاديه بتأثيراتها السلبيه والخطيره على أنظمة التأمينات الاجتماعيه ازدياد ظاهره التهرب التأميني المتمثل في عدم الاشتراك عن العمال أو التلاعب بالأجور

أو فترة الالتحاق للعمال وبدأنا نلمس آثار هذا من خلال اتباع صاحب العمل لعدد من أساليب التهرب والتي إما أن تكون تهرباً كلياً أو جزئياً. فالتهرب الكلي هو العزوف التام عن دفع أي اشتراك أو انتساب .

أما التهرب الجزئي فيشمل :

- الاشتراك في التأمين عن بعض العمال دون البعض الآخر . فصاحب العمل يرى بأنه ونظراً لظروف الأزمة التي تعيشها البلاد وخشية من ارتفاع نسبة النفقات وانخفاض نسبة الإيرادات لمنشأته سيجعله يلجأ إلى اتباع كل الطرق غير قانونية لتخفيض الالتزامات المترتبة على منشأته فيقوم بالاشتراك عن العمال الذين يرغب باستمرارهم بالعمل مستقبلاً ولا مجال للاستغناء عن خدماتهم مستقبلاً وما تبقى فسيبيله التهرب من تسجيلهم بأي وسيلة كانت.

- التأمين عن مدد أقل من المدد الفعلية للعاملين حيث يلجأ صاحب العمل إلى ترك العامل أطول فترة ممكنة دون تسجيله ودفع الاشتراك عنه بالتأمينات وبالتالي حرمان العامل من الاستفادة من خدمة كان قد أداها فعلاً.

- الإخطار عن انتهاء خدمه العامل بالرغم من استمراره في العمل وفي سبيل توفير مبالغ إضافية تبعده عن شبح مخاطر الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة يلجأ صاحب العمل إلى تقديم استقالات صورية لعمال منشأته أمام الجهات التي يترتب على صاحب العمل تسديد المستحقات المالية المترتبة عليه تجاهها عن عمال منشأتهالذين هم ما زالوا قائمين على رأس عملهم رغم تقديم مثل هذه الاستقالات الغير قانونية لهم.

- الاشتراك عن أجور تقل عن الأجور الحقيقية.

- الاشتراك عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك في التأمين.

- اختيار أصحاب الحد الأدنى لفئة الاشتراك عند الاشتراك في نظام التأمينات فقد تكون منشأة عدد عمالها أكثر من أربعة عمال ويتوجب على صاحب العمل الاشتراك عن العمال المتواجدين فيها بكافة صناديق التأمين والاستفادة من كافة المزايا التأمينية فيلجأ صاحب العمل إلى الاشتراك عن منشأته وفق أحكام المرحلة التأمينية/الرابعة/التي تخضع صاحب العمل لصندوق تأميني واحد أو الاشتراك في تأمين إصابات العمل والعجز والوفاة والتهرب من الاشتراك في صندوق الشيخوخة.

- نتج عن الأزمة المالية والظروف التي تمر بها الشركة أو المنشأة إلى عدم قيام صاحب العمل في سداد اشتراكات التأمين الاجتماعي بالانتظام.

**6.1.3. عودة العمال المهاجرين إلى أوطانهم :** من النتائج الملحوظة التي أوجدتها الأزمة المالية الراهنة والتي عصفت بالدول التي تحتاج إلى عمالة أجنبية لعدم كفاية العمالة الوطنية أن هذه الدول قد قامت بالاستغناء عن عدد كبير من هذه العمالة الأجنبية ولاسيما في دول الخليج والتي تعتبر حاضنة لأكثر عدد من العمال الأجانب المتواجدين على أراضيها ذلك أنه وبمجرد حدوث الأزمة المالية العالمية فقد كان من المتوقع أن تصيب أثارها السلبية بقوة الدول النامية حيث شهد انخفاضاً حاداً في الطلب على القوة العاملة المهاجرة حيث يتمتع المهاجرون إلى هذه الدول بفرص عمل ولاسيما في قطاعات لا ترغب العمالة الوطنية بالعمل فيها خصوصاً في مجالات البناء وتجارة التجزئة والمطاعم والسياحة مما يشكل ضغطاً على الدول المصدرة لهذه العمالة يتمثل ذلك في تخفيض التحويلات النقدية إضافة إلى زحف عدد كبير من العاملين المهاجرين إليها لضاف هذا العدد الكبير إلى حجم البطالة المتزايد بين العاملين في الداخل وزاد من ذلك الانخفاض في العوائد النفطية بدول الخليج والذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في عائدات العمال المهاجرين.

وسنأخذ مثاليين لهذه العمالة الأجنبية وتأثرها بعواقب الأزمة المالية العالمية السلبية(1):

**7.1.3. التقاعد المبكر:** من النتائج الأخرى الناتجة عن الأزمة المالية والاقتصادية التي حدثت ظاهرة التقاعد المبكر حيث يلجأ العمال في مثل هذه الأزمة وتجنباً للضغوط والمشاكل الناجمة إلى اللجوء للتقاعد المبكر والذي يعتبر أحد الآثار السلبية للتحويلات الاقتصادية على نظم التأمينات بالدول العربية أو لجوء أصحاب العمل إلى دفع العمال الذين تتوافر لديهم سنوات اشتراك تأميني يخولهم الحصول على معاش للاستقالة بغية تأمين عمالة جديدة ترضى بالحد الأدنى من الأجر إضافة إلى تحميل مؤسسات التأمينات الاجتماعية عبئ صرف معاشات تقاعدية لعدد كبير من العمال مازالوا قادرين على العمل وتشكل اشتراكاتهم التأمينية المقطوعة رافداً جيداً يدعم صناديق التأمينات أو الاتفاق بين العمل وصاحب العمل على الحصول على معاش التقاعد المبكر ثم قيام صاحب العمل بتشغيل العمل نفسه وهذا يتطلب قيام الدول بتحمل مسؤولياتها لمواجهة الأعباء المترتبة على حالات التقاعد المبكر الحاصلة للتخفيف من شدة وحدة الآثار السلبية الناتجة عن التحويلات الاقتصادية وأثارها السلبية على موازنة التأمينات الاجتماعية.

(1) خلف العبد الله ، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على نظم التأمينات ، الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، مؤتمر التأمين الخامس ، 20 - 22 جانفي 2010 ، SyriaGuideNet.com ، تاريخ الإطلاع 2011/03/11.

**8.1.3 - تأثير الأزمة المالية الحالية على صناديق التقاعد:** إن الأزمة الاقتصادية العالمية خلال عام 2008 قد أثرت سلباً على أداء صناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية، حيث انخفضت قيمة الاستثمارات نتيجة الانخفاض الحاد في الأسواق المالية والعقارية وإفلاس العديد من المؤسسات المالية والذي أدى بدوره إلى ارتفاع حالات البطالة، وتراجع عائدات الصناديق من الاشتراكات وزيادة الإنفاق على المزايا التأمينية.

وهذا يلقي على عاتق أنظمة التأمينات الاجتماعية عبئ توفير ما يضمن حياة مستقبلية كريمة لكافة المواطنين العاملين ولذويهم أخذة في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في الدولة، واعتماد نظام إدارة واستثمار أموال صناديق المعاشات بأسلوب آمن يعتمد على تركيز أغلب أموال الصناديق داخل الدولة ودعم الاقتصاد الوطني وتغذية السوق المحلي بالسيولة اللازمة، وكما تؤدي إلى دعم المشاريع وتوسعتها وزيادة الموارد البشرية بها بشكل يحقق عوائد استثمارية مناسبة وزيادة إيرادات الاشتراكات من مواردها البشرية.

ومن هنا يبرز الدور المهم والمتكامل بين استراتيجيات حكومات المنطقة الاقتصادية وأجهزة الضمان الاجتماعي والتنسيق في الإجراءات التي يتم اتخاذها للحد من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية.

### 2.3. تأثير الأزمة على أنظمة التأمينات التجارية العربية :

لقد تأثر قطاع التأمين العربي بالأزمة المالية العالمية بنسب متفاوتة حيث أن هبوط البورصات العالمية والإقليمية وانخفاض الفوائد على الودائع أثر سلبياً في عوائد استثمار الشركات، بالإضافة إلى أن انخفاض الواردات والصادرات أصاب التأمين البحري والجوي بشكل مباشر.

وقد تأثرت الأزمة بعدة مستويات بعد انخفاض أرباحها ما بين 40 إلى 60%، وأثر انخفاض الفوائد على الودائع سلبياً في عوائد استثمار شركات التأمين.

كما أن الانكماش الاقتصادي أثر سلباً في مختلف فروع صناعة التأمينات، فمثلاً نتج عن توقف المشاريع العمرانية والبنية التحتية في دول الخليج والشرق الأوسط تراجع كبير في أقساط التأمينات الهندسية، وتأمينات الممتلكات.

ويذكر كذلك عن إعادة التأمين أنه تأثر بالأزمة؛ لأن له علاقة وثيقة باقتصاد السوق، فنتيجة انخفاض التجارة العالمية إنخفضت حركة الاستيراد والتصدير، وطال التأثير تأمين الممتلكات، لأن أصحاب المصانع، في ظل الكساد، غير قادرين على دفع أقساط التأمين.



وحول خسائر قطاع التأمين<sup>(1)</sup>، فقد بلغ إجمالي حجم أقساط السوق المصرية مليار دولار في العام 2009.

ومن جهة أخرى إن آثار الأزمة لم تظهر بعد بشكل واضح لكن يمكن القول على مستوى الاقتصاد الأردني، فالكثير من الزبائن الذين مضى عليهم وقت طويل وهم يتعاملون مع التأمين يتحاشون تجديد تأمينااتهم الاختيارية بسبب قلة السيولة والوضع المالي والركود والبطالة، وما يفاقم من المشكلة المنافسة بين الشركات التأمينية، حيث وصل في حالات التأمين على الحريق إلى 75%، ورغم أن الاتحاد الأردني لشركات التأمين يلعب دور الرقيب على 27 شركة تأمين مساهمة عامة، إلا أننا لمسنا آثار الأزمة في بداية العام 2009، حيث انخفض العمل، وهناك بعض التخوف من تأثير الأزمة على حجم الأقساط التأمينية في الأردن التي بلغت في العام الماضي 200 مليون دينار أردني.

كما يرى المحللون أن سوق التأمين الليبي لم يتأثر؛ لأنها سوق ناشئة، والرهون العقارية غير مستخدمة في الاقتصاد الليبي، وتحظى العقود الهندسية بما يتراوح بين 30 إلى 50% من التأمينات، رغم كون الأزمة خارج ليبيا، إلا أن هناك أفقاً كبيرة لتسويق أنواع عديدة من التأمينات الجديدة مثل التأمين الصحي وتأمين المسؤولين المهنية، وهو ما قد يرفع حصة الفرد الليبي من التأمينات بنسبة 5%.

إن بعض الشركات التي لها استثمارات مالية غير أعمال التأمين قد تأثرت بشكل مباشر في اليمن، لكن هبوط إيرادات الشركات المسندة، أي التي تسند أعمال شركات التأمين، أدى إلى حدوث عجز لدى شركات التأمين في استثمار ودائعها، وهذا الأمر قد يستمر ما دام هناك حالة عدم ثقة بالبنوك حيث أن هذه الأزمة هي طفرة قد تمتد ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات ثم يعود الوضع إلى طبيعته، وهو ما قد يعيد إنعاش سوق التأمين اليمني الذي تبلغ حجم الأقساط التأمينية فيه 60 مليون دولار، ونصيب الفرد ضئيل جداً وهو 3 بالآلاف.

أما عن سوريا فالحديث عن عدم تأثر العالم العربي بالأزمة غير دقيق، فالأزمة العالمية التي تؤثر في مجمل النشاط الاقتصادي ستعكس على قطاع التأمين، فانخفاض الصادرات والواردات سيؤثر في التأمين البحري، وسيؤدي الركود الاقتصادي إلى انخفاض الأسعار التأمينية، وبالتالي إلى انخفاض حجم الأقساط، إن مجمل إفرزات الأزمة من انخفاض الدخل إلى ازدياد البطالة،

(1) نجلاء بكر، «تأثيرات متفاوتة للأزمة على قطاع التأمين العربي»، <http://alroya.com>، تاريخ الإطلاع 2010/05/11.

ستعكس على تراجع عدد زبائن شركات التأمين ، كما أن تأثر قطاع التأمين بالأزمة وخاصة نتيجة انخفاض أسهم بعض الشركات الاستثمارية ، وتخفيض معدلات الفائدة على الودائع ، ومنها ودائع شركات التأمين ، طبيعي كنتيجة لانخفاض الفوائد من 4% إلى 1.5% ، والتي حققت خسارة 2.5% على كل دولار. وأخيراً فإن التأثير بالأزمة كان محدوداً جداً حتى الآن بسبب عدم ارتباط السوق السوري بالأسواق المالية العالمية ، وإن كانت سجلت بعض الصعوبات في العام 2010 ، لكنها لم تؤدي إلى تراجع كبير في قطاع التأمين ، كما يشرح استمرار الوضع على ما هو عليه لاحقاً.

### الخلاصة :

حتى وإن أدت التأمينات سابقاً دوراً فعالاً في كبح جموح الأزمة فلن يستمر ذلك طويلاً ، لذلك يجب أن تتدخل الحكومات من خلال مؤسسات النقد والبنوك المركزية للمراقبة الفعالة على تصرفات المؤسسات المالية ونحو ذلك لمنع كافة صور المضاربات والمقامرات والتجارة بالديون وبالمشتقات المالية الوهمية حتى يتخلص من شروخ تصرفات الرأسمالية المالية الطاغية التي سببت أضراراً للناس جميعاً على مستوى العالم.

كما يجب إعادة النظر في آلية نظام الفائدة على القروض والائتمان ويحل محلها نظم الاستثمار والتمويل القائمة على المشاركة والبيع والمعاملات الفعلية التي تعيد الأمن والاستقرار والمحافظة على الحقوق بالعدل ، وتحرير المعاملات النقدية من هيمنة العملة الواحدة وهي الدولار وإيجاد بديل له بحيث لا يقود الانهيار في عملة معينة إلى الأضرار بكافة العملات لأن هذه الهيمنة تعتبر ضرباً من ضروب الاحتكار.

وضع ميثاق أخلاقي للمعاملات المالية على مستوى العالم تنضبط به كافة الدول وأن تفرض عقوبات دولية على الدول التي تخالف هذا الميثاق حتى يتم تداول المال والنقد بالحق والعدل بما يحقق الخير للبشرية والحد من شروخ الرأسمالية المالية فلا اقتصاد بلا أخلاق .

أن تتعاون الدول العربية والإسلامية في وضع حاجز وقاية وأمان يصد و يقلل من تفشي شروخ الرأسمالية في أسواقها النقدية والمالية وإنشاء صندوق نقد عربي إسلامي لدعم الدول العربية والإسلامية الفقيرة والنامية وأن تستثمر أموال العرب والمسلمين لمصلحة العرب والمسلمين.

لابد من تفعيل التأمين التعاوني نظراً لتوجه معظم الدول العربية للخصخصة مما يترتب على ذلك تقلص الأنشطة التكافلية في المجتمعات

ويحتاج القارئون على أمر تطبيق نظم التكافل الاجتماعي في هذه المجتمعات لتحديد بعض المفاهيم المرتبطة بمفهومه ونطاقه وصيغته وبيان الموارد المالية لتحقيقه وتحديد الوسائل المناسبة لتحقيق هذا التكافل.

### قائمة المراجع :

- 1 - الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية ، مؤتمر العمل العربي ، الدورة السادسة والثلاثون عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية 5- 12 أبريل 2009 ، ص 161-165 .
- 2 - بوفليج نبيل ، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية ، ملتقى دولي حول أزمة النظام المالي المصرفي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية ، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة ، الجزائر ، 04 - 07/06 ، 2009 ، ص 11.
- 3 - خلف العبد الله ، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على نظم التأمينات ، الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، مؤتمر التأمين الخامس ، 20 - 22 جانفي 2010 ، SyriaGuideNet.com ، تاريخ الإطلاع 2011/03/11.
- 4 - رمضان محمد أحمد الروبي ، الأزمة المالية العالمية حقائقها وسبل الخروج منها ، مؤتمر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، مصر ، أبريل 2009 ، ص 34
- 5 - محمد عبدالله المغربي ، الأزمات المالية العالمية ، أسبابها آثارها ، تاريخ الإطلاع 2011/01/06 <http://www.hrdiscussion.com/hr9600.html>
- 6 - مصطفى حسني مصطفي ، الأزمة المالية العالمية ، أسبابها وآثارها الاقتصادية ، وكيفية مواجهتها ، ملتقى بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، مصر ، أبريل 2009 ، ص 25.
- 7 - نبيل حشاد : «الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي» المركز العربي للدراسات والاستشارات المالية المصرفية بالقاهرة ، سبتمبر 2009 ، <http://www.KnowledgeGate.com> ، تاريخ الإطلاع 2010/11/11
- 8 - نجلاء بكر «تأثيرات متفاوتة للأزمة على قطاع التأمين العربي» <http://alroya.com> ، تاريخ الإطلاع 2010/05/11
- 9 - وليد أحمد صافي الأزمة المالية العالمية 2008 أسبابها ، طبيعتها ، تأثيراتها على الاقتصاد العالمي والعربي ، الملتقى الدولي الثاني للأزمة المالية العالمية الراهنة ، المركز الجامعي بخميس مليانة ، الجزائر ، 06/05 ماي 2009 ص 10-11.
- 10 - صندوق النقد الدولي ، تقرير الاستقرار المالي العالمي ، جانفي 2011 ، ص 06.
- 11 - Patrick Artus, Le pire est devant nous, tribune du 27 août 2008.
- 12 - Ben Bernanke. B ,Le canal du crédit et le rôle du système bancaire, www. Larevuedes idées .fr/De \_la \_ crise \_ de \_ 1929 \_ a \_ celle \_ de \_ htm # nh1
- 13 - Paul Craig Roberts, Cette crise ne sera pas résolu par des politiques classiques, [http://contreinfo.php3\\_id \\_ article](http://contreinfo.php3_id _ article) 234
- 14 - Jeremy Clift y, Entretien avec la professeur Allen Miltzer, un onétariste libertaire, in finances & développement, juin 2003.
- 15 - Paul Jorion, Comprendre la crise, [http://contrinfo.info/article \\_ php3 ?id \\_ article2216](http://contrinfo.info/article _ php3 ?id _ article2216), le 7 décembre 2008.

